RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 6, November 2023

Received: 20/09/2023 **Accepted:** 16/10/2023 **Published:** 01/11/2023

ARABIC DIALECTS IN THE BOOK (AL-KAFI FI SHARH AL-HADI) BY ABDUL-WAHHAB BIN IBRAHIM AL-ZANJANI (655 AH) SELECTED EXAMPLES

Amjad Owed AHMAD [1]

Dr, Iraqi university, Iraq

Abstract

This research deals with the study of Arabic dialects in the book (Al-Kafi Sharh Al-Hadi) by the author Abdul-Wahhab bin Ibrahim Al-Zanjani, who died (655 AH), and his position on them, and the book (Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi), a great book that remained locked in manuscripts until it was edited by Prof. Dr. Mahmoud Youssef went on to complete the first part of it and obtained a doctorate with it. Then his son Anas completed the second part and obtained a master's degree with it. The author of the book has many famous books, and perhaps the most famous of them before this book saw the light were the book (Al-Tasrif Al-Uzzi) and the book (Al-Hadi), which the author explained. Himself in his book (Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi).

The research was titled (Arabic dialects in the book (Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi) by Abdul-Wahhab bin Ibrahim Al-Zanjani (655 AH) Selected Examples) to address four main issues related to dialects; The first issue was in which I studied the abnormal dialects in the letters of wrestling that are combined with the word (Anette), and the second issue in which I studied Arabic dialects in built-up adverbs and made the adverb (yesterday) a model for it, and the third issue dealt with Arabic dialects in the passive voice or what some grammarians call the passive voice. The impact of the Arabic dialects on the formulation of the verb that is built for the passive or passive object, especially the irregular verb and the differences in the movements it has when it is built. The fourth issue dealt with the study of the work of (what) and the Arabic dialects contained in it and the differences in its work, especially between the Hijazis and the Tamimis.

In my research, I followed the analytical descriptive approach. I presented Zanjani's text, which mentions the origin of dialects in the issue intended for the lesson. Then I proceeded to investigate the linguistic opinions that were said on this issue, following a sequence based on tracing the sayings of grammarians and linguists from the oldest to the newest, and trying to collect what He collected a number of opinions and balanced them among themselves, then balanced these statements with the opinion of Al-Zanjani mentioned at the

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.26.15

[1] AMJED_AHMAD@aliraqia.edu.iq

beginning of the issue. The study of these issues was supported by various linguistic evidence from sources approved by linguists, such as the Holy Qur'an, and Arabic poetry, to document the occurrence of these dialects in the Arabic heritage, and then to come up with an opinion and a conclusion for each issue.

In this study, I relied on the Arab sources that the research had found, which were organized into proven sources, and I made it after the conclusion that summarized the results of the research. I ask God for sincerity in word and deed and to guide us to the right path. He is in charge of that and capable of it.

Key words: Arabic Dialects, Al-Kafi Fi Sharh Al-Hadi, Abdul-Wahhab Bin Ibrahim Al-Zanjani.

اللهجات العربية في كتاب (الكافي في شرح الهادي) لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (655هـ) نماذج مختارة

أمجد عويد أحمد الحياني

د، الجامعة العراقية، العراق

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة اللهجات العربية في كتاب (الكافي شرح الهادي) للمؤلف عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني المتوفى (655هـ) وموقفه منها، وكتاب (الكافي في شرح الهادي) سفر عظيم ظل حبيس المخطوطات حتى قام بتحقيقه أ.د. محمود يوسف فجال بتحقيق القسم الأول منه ونال به شهادة الدكتوراه ثم قام ابنه أنس بتحقيق القسم الثاني ونال به شهادة الماجستير، ومؤلف الكتاب له من التصانيف الكثيرة المشهورة ولعل أشهرها قبل أن يرى هذا الكتاب النور كتاب (التصريف العزي) وكتاب (الهادي) الذي شرحه المؤلف نفسه بكتابه (الكافي في شرح الهادي).

وجاء البحث بعنوان (اللهجات العربية في كتاب (الكافي في شرح الهادي) لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (655هـ) نماذج مختارة) ليتناول أربعة مسائل رئيسة تتعلق باللهجات؛ المسألة الأولى درست فيها اللهجات الشاذة في حروف المصارعة التي تجمعها كلمة (أنيت)، والمسألة الثانية درست فيها اللهجات العربية في الظروف المبنية وجعلت الظرف (أمسِ) أنموذجاً لها، والمسألة الثالثة تناول اللهجات العربية في المبني للمجهول أو ما يصطلح عليه بعض النحويين المبني للمفعول، وأثر اللهجات العربية في صياغة الفعل الذي يبنى للمفعول أو المجهول ولا سيما الفعل المعتل وما يعتريه من اختلافات في الحركات عند بنائه، والمسألة الرابعة تناولت فيها دراسة عمل (ما) واللهجات العربية الواردة فيها وفي الاختلاف في عملها، لا سيما بين الحجازيين والتميميين.

وقد سرت في بحثي هذا على منهج الوصفي التحليلي، فقدمت نصَّ الزنجاني الي يذكر أصل اللهجات في المسألة المقصودة بالدرس، ثم عمدت إلى استقصاء الآراء اللغوية التي قيلت في هذه المسألة، متبعاً تسلسلاً يقوم على تتبع الأقوال عن النحاة واللغويين من الأقدم إلى الأحدث ومحاولاً جمع ما اختل من آراء وموازنتها فيما بينها ثم موازنة هذه الأقوال مع رأي الزنجاني المذكور في بدء المسألة وعضدت دراسة هذه المسائل بشواهد لغوية مختلفة من المصادر المعتمدة عند أهل اللغة كالقرآن الكريم الشعر العربي لتوثيق ورود هذه اللهجات في التراث العربية ومن ثم الخروج برأي وخلاصة لكل مسألة.

الكلمات المفتاحية: اللهجات العربية، الكافي في شرح الهادي، الزنجاني.

المقدمة

لا تخلو الكتب النحوية القديمة من الإشارة إلى اللهجات العربية القديمة التي استدل بها العلماء على مباحثهم المتنوعة عند دراساتهم النحوية أو اللغوية.

وقد ضم كتاب (الكافي في شرح الهادي) لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني المتوفى (655هـ) في أثنائه إشارات عدة لبعض اللهجات التي أطلق عليها مصطلح اللغات، كما هو معروف عند المتقدمين.

وتناولت في هذا البحث نماذج مختارة من لهجات القبائل العربية التي عرضها الزنجاني وبين موقفه منها.

ثم ختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم نتائج البحث، وأردفت ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

أولاً: اللهجات الشاذة في حرف المضارعة:

إن الياء أحد أحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء(المبرد، 1963، ص 131، وابن جني، 2000،ص 64)، وتأتي للدلالة على المعاني الآتية: الإخبار عن المتكلم وحده، وعنه مع غيره، وعن المخاطب والغائب(ابن فلاح، 2000،ص183).

وذكر الزنجاني بعض لهجات العرب الشاذة في أحرف المضارعة، فقال: " وبنو تميم يكسرون أحرف المضارعة، إلا الياء فيما كان ماضيه على فَعِل –بكسر العين- نحو: أنا إعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وما في أول ماضيه همزة وصل، نحو: استخرج، أو تاء، نحو: اتَّدَحْرَجُ، وتتقاتلون "(الزنجاني، 2020، ص 248).

وبيّن سيبويه سبب كسر أوائل الحروف في مضارع بقوله: " وإنما كسروا هذه الأوائل؛ لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِل، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحًا في فَعِل... وإنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في فَعِل أنه لا يتحرك فجعل ذلك في الأول، وجميع هذا إذا قلت فيه يَفْعَل فأَدْخلت الياء فتحت وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء"(الكتاب، 1988، ص110).

وقال ابن جني: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: علمت تِعْلَم، وأنا إعْلَم، وهي تِعْلَم، ونحن نِركب"(ابن جني، 1999، ص330).

وقال الرضي: "واعلم أن جميع العرب، إلا أهل الحجاز، يُجَوِّزُونَ كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فِعل بكسر العين، فيقولون: أنا إعْلَم ونحن نِعْلَم وأنت تِعْلَم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو إيجل وإدخال وَإِشْقَى وَإِعَضّ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح، وإنما كسرت أحرف المضارعة تنبيهًا على كسر عين الماضي، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى؛ لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يفعل المفتوح بيفعل المكسور، فلم يبق إلا كسر أحرف المضارعة"(الاستراباذي، 1975، ص 141).

وقال الزنجاني عن لهجة بني تميم أيضًا: "ولا يكسرون الياء، فلا يقولون: هو يِعلم؛ لأن الياء من جنس الكسرة، فاستثقل الجمع بينهما، وإنما قالوا: يِيجَل، ويِيجع، توصلًا إلى قلب الواو ياء، وكسر همزة: إخال أفصح في الاستعمال من فتحها، الذي هو القياس"(الزنجاني، 2020، ص 248).

وجاء في مضارع هذا الفعل (وجل) أربع لغات هي: يوجل، ويبجل، وييجل، وياجل.

قال سيبويه: " وأما وجل يوجل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون: يوجل فيجرونه مجرى علمت، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل: هي تيجل وأنا إيجل، ونحن نيجل، وإذا قلت: يفعل فبعض العرب يقولون: ييجل كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بأيام ونحوها، وقال بعضهم: ياجل مكانها ألفًا كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة. وقال بعضهم: ييجل، كأنه لما كره الياء مع الواو

كسر الياء ليقلب الواو ياءً، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر"(سيبويه، 1988، ص 111- 112، والسيرافي، 2008، ص488).

وقال ابن جني: "فأما قولهم في: يَوْجَل ويَوْحَل ونحوهما: يِيجل ويِيحل بكسر الياء، فإنما احتُمل ذلك هناك من قِبَلِ أنهم أرادا قلب الواو ياء هربًا من ثقل الواو؛ لأن لياء على كل حال أخف من الواو، وعلموا أنهم إذا قالوا: يَيْجل ويَوحَل، فقلبوا الواو ياء، والياء قبلها مفتوحة كان ذلك قلبًا من غير قوة علة القلب، فكأنهم حملوا أنفسهم بما تجشموه من كسر الياء توصلًا إلى قوة علة قلب الواو ياء، كما أبدلوا من ضمة لام أَدلُو جمع دَلْوٍ كسرة فصار أَدلِوٌ لتنقلب الواو ياء بعذر قاطع؛ وهو انكسار ما قبلها وهي لام، وليس كذلك الهمزة؛ لأنها إذا كسر ما قبلها لم يجب انقلابها ياء، وذلك نحو: بئر وذئب، ألا تراك إذا قلت: هو يِئْلف، لم يجب قلب الهمزة ياء؟ فلهذا قلنا: إن كسرة ياء يِيجل لما يعقب من قلب الأثقل إلى الأخف مقبول، وليس في كسر ياء يئلف ما يدعو إلى ما تُحْتَمل له الكسرة، وليس فيه أكثر من أنه إذا كسر الياء ثم خفَّف الهمزة صار يِيلمون فأشبه في اللفظ ييجل، وهذا وله قدر لا يُحتمل له كسر الياء، فاعرفه"(ابن جني، 1999، ص198).

وقال الرضي: " ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلا إذا كان الفاء واواً، نحو: ييجل، لاستثقالهم الواو والتي بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياءً من غير كسرة قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضًا لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب الواو ياء، نحو ييجل، وبعضهم يقلبه ألفاً؛ لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التي هي الأخف أولى، فكسر الياء لينقلب الواو ياء، لغةُ جميع العرب إلا الحجازيين، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفًا لغةُ بعضهم في كل مثال واوي، وهي قليلة"(الاستراباذي، 1975، ص141).

وذكر الجرجاني في يوجل أربع لغات هي:

1- تصحيح الواو وهو المعروف، أي إن يوجل هي اللغة التي اتفق عليها جميع أهل العربية.

2- قلب الواو ألفًا، ياجل، وذلك لمكان الفتحة، والفرار من اجتماع الواو والياء إلى الألف، والذي لم يقع فيه النزاع من قلب الواو الساكنة ألفًا هو قولهم: ياجل، في يوجل، وان لم يكن بالأكثر، وكأنهم يؤثرون الألف مع الياء أخف من أن تجتمع الواو والياء.

3- قلب الواو ياء نحو: ييجل.

4- كسر الياء فتقول: ييجل، بكسر الياء، وذاك انهم قصدوا قلب الواو ياء، وكسروا ما قبلها لتنقلب انقلاب الواو في ميقات وميعاد(الجرجاني، 2007، ص 253).

ورأي الجمهور في استحسان (يوجل) فقط هو الراجح؛ لان اللغة تعتمد على ما اطرد وشاع، لا على ما قل وندر وشذ.

وقال الزنجاني: "ومن العرب من يفتح في بنات الأربعة، فيقول: يَدحرج. ومنهم من يضمها فيما زاد على الأربعة، فيقول: يُستخرج، وكل ذلك قليل شاذ"(الزنجاني، 2020، ص 248).

من هذا تبين أن المشهور في حرف المضارعة للفعل الثلاثي أن يكون مشكلًا بالفتح في الحالات كلها، وأن العرب جميعهم يلتزمون الفتح، إذ يكون حرف المضارعة (ياء) فيما عدا ما قبيلة تميم، وقبيلة بهراء التي عرفت لهجتها بكسر هذا الحرف مع الياء أيضاً، وقد سميت هذه الظاهرة بتلتلة بهراء، وبهراء هذه قبيلة في قضاعة(أنيس، 1992، ص121، العبيدي، 1986، ص251).

وشارك تميم وبهراء قبائل أخرى، قال ابن منظور: " أنت تَتَّقي الله وتِتَّقي الله على لغة من قال: تَعلم وتِعلم، بالكسر، على لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وعامة العرب"(ابن منظور، 1968، ص403).

وكسر حرف المضارعة لغة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز، وهذا مما لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين، إنما يكمن خلافهم في كسر الياء من دون غيرها من أحرف المضارعة، إذ إن "مذهب البصريين أنّه لا يجوز كسر حرف المضارعة، اذا كان ياء مثنّاة من تحت، نحو: يُحبّ، وشبهه، كما جاز في غيره من أحرف المضارعة، وذلك نحو: يُحبّ، ويُخاف، في لغة قيس"(الشرجي، 2007، ص136).

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز كسر الياء كسائر أحرف المضارعة(الشرجي، 2007، ص 136) ، ولعل هذا المذهب هو الذي ذكره الرضي بقوله: "وقال غير سيبويه: إن إحبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ وتِحِبُّ بكسر أحرف المضارعة مضارعات أَحَبَّ، وشذوذه لكسر المضموم، كما قالوا في المُغِير المِغِيرة، وكذا المِصْحَف والمِطْرَف في المُصْحَف والمُطْرَف"(التستراباذي، 1975، ص 142).

من هذا يتبين أن العرب إلا أهل الحجاز أجازوا كسر أحرف المضارعة ما عدا الياء، في ثلاثة مواضع:

الأول: تكسر في المثال الواوي الذي ماضيه على وزن (فَعِل)، نحو: وَجِلَ، يِيجَل بكسر الياء، ووَجِل- يِيجَل، وإنما كسرت الياء، لاستثقال الواو بعد الياء المفتوحة، ولقلب الواو ياءً وجب كسر ما قبلها لذلك حركت الياء بالكسر.

الثاني: تكسر في مضارع أبى يأبى؛ لأنّ مضارعه شاذ، فجرأهم الشذوذ على كسر يائه ليحصل بذلك شذوذًا آخر فيه.

الثالث: كسر أحرف المضارعة مع الياء في مضارع حَبَّ، فحَبَّ يَحِبُّ شاذ وكذلك أَحبَّ يُحِبُّ، وشذوذه يكمن في أنّ كل فعل جاء على (فَعَلَ) وكان مضاعفًا متعديًا جاء مضارعه مضموم العين، لذلك فيَحِبُّ شاذ؛ لأنَّه مكسور العين، وهذا الشذوذ جعل مسوغًا لشذوذ آخر وهو كسر ياء سائر أحرف المضارعة في أوائل هذا الفعل، وقيل في (يِحِبُّ) رأيًا آخر وهو أنّ إِحِبُّ ونِحِبُّ وتِحِبُّ ويِحِبُّ مضارعات أَحَبَّ، وهو شاذ لكسر حرف المضارعة فيه المضموم في الأصل(عضيمة، 1971، ص 47).

ثانيًا: الظروف المبنية:

تحدث الزنجاني عن الظروف المبنية، وذكر أن (أمس) ظرف زمان وضع لليوم الذي قبل يومك(الفارسي، 1990، ص 95، ابن يعيش، 2001، ص137) ، ثم ذكر ما فيها من لغات فقال: "أما أمسِ، ففيه لغتان:

"**أحدهما**: وهي لغة أهل الحجاز: بناؤها على الكسر، فيقولون: فعلت ذلك أمسِ، ومضى أمسِ بما فيه، وذلك لتضمنه لام التعريف؛ لأنه معرفة يوصف بالمعرفة، فيقال: لقيته أمسِ الدابر، وأمسِ الأحدث،

وذهب كام ذهب أمسِ الدابر"(الزنجاني، 2020، ص 261).

وقال: " **الثانية**: وهي لغة بني تميم: إعرابها، ومنعها الصرف، فتقول: مضى أمسُ بما فيه، من غير تنوين، وفعلته أمسَ، بالنصب... وعللوه بأن فيه التعريف والعدل، كما في سحر"(الزنجاني، 2020، ص 262).

وذكر قولًا **ثالثاً**، فقال: " وحكي أن من العرب من يعتقد فيه التنكير، ويعربه ويصرفه، فتقول: مضى أمسُ بما فيه، على التنكير، وكلُّ غدٍ صائر أمسًا، وهو غريب في الاستعمال دون القياس"(الزنجاني، 2020، ص 263).

وللعرب في أمس إذا أريد بها معيَّناً، أي: إذا أردْت بِهِ الْيَوْم الَّذِي قبل يَوْمك، ثلاث لغات:

الأولى: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذَهَبَ أمسِ بما فيهِ، واعتكفت أمسِ، وعجبتُ من أمسِ، وإنّماً بنيَ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، إذْ الأصلُ في قولنا: فعلْتُ كذا أمسِ: فعلت الأمس(سيبويه، 1988، ص164، ابن هشام، 1984، ص129، ابن هشام، 1963، ص 15).

والثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، وهي لغةُ بعض بني تميم، وعليهِ قول الشاعر(العجاج، 1971، ص296):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا

فأمسِ ههنا مجرورٌ بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومن العرب مَنْ يبنيه على الفتح، مستدلين بقول العجاج، وهو من بني تميم(سيبويه، 1988، ص 44، الزمخشري، 1983، ص66، ابن مالك، 1967، ص95، أبو حيان، 1997، ص249، ابن هشام، 1974، 154، الأزهري، 2000، 226، جمعة، 2005، 419).

وما ذهبُوا إليهِ لا حجَّةَ فيه، لأنّه لم يَرِدْ إلا في موضعِ الخفض خاصّة، ولو كانَ كما زعموا لسُمِعَ في لسانهم: مضى أمسَ، وشهدتُ زيدًا أمسَ بالفتحِ كذلك(ابن عصفور، 1982، ص43، ابن يعيش، 2001، ص137، ابن عقيل، 1980، ص530، ناظر الجيش، 2007، 1983).

والثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصّة، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهذهِ هي لغة جمهور بني تميم، إذْ يقولون: ذَهَبَ أمسُ بالضم من غير تنوين، واعتكفت أمسِ، وعجبْتُ من أمسِ بالكسر فيها(سيبويه، 1988، ص43، السيرافي، 2008،ص 53، ابن الأثير، 2000، ص 53، ابن الناظم، 2000، ص468، أبو حيان، 2009، ص 19).

فهم يوافقون لغة أهل الحجاز في حالتي النصب والجر فيبنون أمس على الكسر.

وحكي عن بني عقيل، وهم من قيس، تنوين أمس فيقولون: ذهبَ أمسٍ بما فيه، والفرق بين التنكير والتعريف في أمس كقولك: فعلت هذا أمس، قصدت به أنَّك فعلته في اليوم الذي قبل يومك، وأما قولك: فعلت هذا بالأمس، فمعناه أنَّك فعلته في اليوم المعهود بينك وبين المخاطب، أي: اليوم الذي يعلمه المخاطب، سواء كان اليوم الذي يليه يومك، أم ما قبله(الأزهري، 2001، ص29، السامرائي، 2000، ص 635).

ثالثًا: المبني للمجهول:

لا خلاف بين النحاة أنه يُضم أول الفعل السالم الذي يراد بناؤه للمجهول سواء أكان ماضيًا أم مضارعاً، ويُكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل الآخر في المضارع(ابن هشام، 1963، ص187، ديكنقوز، 1953، ص 22).

وذكر الزنجاني في الفعل الماضي الثلاثي الأجوف أنّ "من العرب من يشم(الداني، 1988، ص 98) الفاء شيئًا من الضمة، فيقول: قُيل وبُيع، وبه قرأ الكسائي: ﴿**وَإِذَا قِيلَ**﴾(سورة البقرة: من الآية 11)، ﴿**وَغِيضَ الْمَاءُ**﴾ (سورة هود: من الآية 44)، ﴿**وَحِيلَ بَيْنَهُمْ**﴾ (سورة سبأ: من الآية 45) ، ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾(سورة الزمر: من الآية 71)"(الزنجاني، 2020، ص 449).

وعلل الزنجاني ذلك بقوله: " وذلك أنهم لما أرادوا الجمع بين حركة الفاء وحركة العين المنقولة، لم يمكنهم ذلك، أتوا بحركة بين حركتين: الضمة والكسرة، كما فعلوا ذلك في حركة الإمالة(ابن الجزري، 1987، ص 30، المناوي، 1990، ص 61) ، وعبَّر الجماعة عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رَوْم(ابن الجزري، 1987، 121، النويري، 2003، ص47، الضبّاع، 2002، ص48) ؛ لأنه حركة ضعيفة، وأما الإشمام، فهو تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت"(الزنجاني، 2020، ص 449).

وذكر قولا آخر، فقال: " ومنهم من يبقي ضمة الفاء، ويسكن العين، ويقلب الياء واوًا ويبقي الواو، فيقول: قُولَ الحق، وعُوبَ زيدٌ، وبُوعَ المتاع، وقال(العجاج، 1971، ص171):

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهذه أقل اللغات"(الزنجاني، 2020، ص 450).

وللعرب في بناء الفعل الماضي الثلاثي الأجوف ثلاث لغات:

الأولى: كسر الفاء (فاء الفعل) وقلب الألف ياء خالصة؛ فإن كانت العين (الألف) ياء سلِمَتْ؛ لسكونها بعد ما يجانسها، وإن كانت واوًا انقلبت ياء لسكونها بعد كسرة، نحو: قِيْل، وذِيْع، وصِيْغ، وبِيْع، هي لغة الحجاز وقريش ومن جاورهم(ابن مالك، 1990، ص131، الملك المؤيد، 2000، ص32، أبو حيان، 1997، ص 1342).

الثانية: ضم الفاء وقلب الألف واوًا خالصة؛ فإن كانت العين (الألف) واوًا سَلِمَتْ؛ لسكونها بعد ما يجانسها، وإن كانت ياء انقلبت واوًا؛ لسكونها بعد ضمة، نحو: قُول، وذُوع، وصُوغ، وبُوع، وهي لغة فَقْعَس، ودُبَيْر وهما من فصحاء بني أسد، وموجودة في لغة هُذَيْل(النحاس، 2001، ص30، أبو حيان، 1997، ص1342).

الثالثة: الإشمام: وهو النطق بضمة ممالة نحو الكسرة، ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء، وهي لغة كثير من قيس، وعامة أسد(النحاس، 2001، ص 30، أبو حيان، 1997، ص 1342).

أما عن مسألة الروم التي ذكرها الزنجاني، فقد سبقه في هذا ابن يعيش الذي قال: " واعلم أنّ الجماعة قد عبّروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رَوْمٌ، لأنّ الروم حركةٌ خفيفةٌ، والإشمام تَهْيِئَة العُضْو

للنطق بالحركة من غير صوت"(ابن يعيش، 2001، 445).

وذكر أبو شامة وجوهًا أخرى، فقال: " وهذا نوع آخر من الإشمام غير المذكور في الأصول، وقد عبَروا عنه أيضًا بالضم والروم والإمالة، ومنهم من قال: حقيقته أن تضم الأوائل ضمًا مشبعًا، وقيل مختلسًا، وقيل: بل هو إيماء بالشفتين إلى ضمة مقدرة مع إخلاص كسر الأوائل، ثم القارئ مخير في ذلك الإيماء إن شاء قبل اللفظ أو معه أو بعده، والأصح ما ذكرناه أولاً"(أبو شامة، 2001، 321).

أما ابن الجزري، فلا يرى هذا من وجوه الاختلاف، فقال: " وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل مما يعبّر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا، ولئن فرض فيكون من الأول"(ابن الجزري، 1978، ص 26) ، ويقصد به اختلاف الحركات بلا تغيّر في المعنى والصورة.

وفي موضع آخر قال الزنجاني: " تقول في غَزَا: غُزِيَ كرُمِي، بقلب الواو ياء، لانكسار ما قبلها، وتقول مع واو الجمع: غُزُوا ورُمُوا، وأصلها: غُزِيُوا ورُمِيُوا، فقلبت الضمة من اللام إلى العين بعد حذف الكسرة منها، وحذفت اللام لاتقاء الساكنين"(الزنجاني، 2020، ص 450).

ثم ذكر لهجة تميم، فقال: "ويجوز في لغة بني تميم: غُزِيَ، بإسكان العين، فنقول مع الواو: غُزْيُوا ورُمْيُوا فلم تحذف الياء لسكون ما قبلها"(الزنجاني، 2020، ص 450).

فقد عزى إلى تميم إسكان عين الفعل المبني للمجهول من الفعل الناقص، هي لهجة بكر بن وائل من ربيعة أيضًا أنهم اسكنوا عين الفعل المبني للمجهول من الفعل الناقص، فقالوا: غُزْيَ الرَّجلُ في: غُزِيَ الرَّجلُ(سيبويه، 1988، ص 116، ابن السراج، 1988، ص 152).

ومما جاء على هذه اللغة قول صخير بن عمير التميمي(الأصمعي، 1993، ص243، ابن دريد، 1987، ص 837، القالي، 1926، 284، الصاغاني، 2009، ص423):

تهزأ مني أختُ آل طَيْسَلَهْ.... قَالَت أرَاهُ مُمْلِقًا لَا شيءَ لَهْ

أراد: قد دُنِيَ له، فخفف العين وأثبت الياء بحالها، قال سيبويه: "ومثل ذلك: غُزْيَ الرجل، لا تحول الياء واواً؛ لأنَّها إنما خُفِّفت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً كما أن الذي خفَّف الأصل عنده التحرك"(سيبويه، 1988،ص116).

وفسَّر السيرافي هذا بأن أصل غزي: غزو؛ لأنَّه من الغزو، وانقلبت الواو ياء؛ لأنَّها طرف وقبلها كسرة، فكان قائلًا قال: إذا أسكنا الزاي وجب أن تعود الواو؛ لأن العلة التي كانت تقلبها ياء قد زالت، فقال سيبويه: هذا التخفيف ليس بواجب، ولا هو بناء بني عليه اللفظ في الأصل، وإنما هو عارض(السيرافي، 2008، ص493).

وذكر الزنجاني لهجة قبيلة طي، فقال: "وطيّئ يستثقلون الياء والكسرة قبلها، فيبدلون من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا، فيقولون: غزا ورمى، قال الحماسي(المرزوقي، 2003، 123، الفارسي، 1996،ص130،

التبريزي، 1986، ص 46):

نَسْتوقِدُ النَّبلَ بالحضيضِ ونَصْـ... ـطادُ نُفوسًا بُنَتْ على الكَرمِ

فتقول مع الواو: غُزَوا ورُمَوا، بحذف الألف للاتقاء الساكنين وتقول في الاثنين على هذه اللغة: غُزَوا كما تقول في المبني للفاعل: غَزَوا"(الزنجاني، 2020، ص 451).

وهذا القلب في لغة طيّئ مرجعه أنهم يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد كسرة، فيفتحون ما قبلها لتقلب بعدئذٍ ألفًا للانسجام الصوتي والتخفيف؛ لأن الفتحة مع الألف أخفُّ من الكسرة مع الياء(البغدادي، 1997، 495، البغدادي، 1994، 75).

ويؤيد هذا قول سيبويه: "الفتحة والألف أخفُّ عليهم، ألا تراهم يفرّون إلى الألف من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحدة مهما مفتوحة. وفرّوا إليها في قولهم: قد رُضَا، ونُهَا"(سيبويه، 1988، 187).

وهذه صورة من صور التأثير في الأفعال؛ لأن الياء تأثرت بالفتحة بعدها، فقلبت ألفًا في الماضي المعتل الآخر بالياء.

رابعاً: عمل ما:

قال الزنجاني: " ما تشبه بليس عند أهل الحجاز، فتعلم علمها تقول: ما زيدٌ قائمًا".

ثم قال: " ما ولا: حرفان يليان الاسم والفعل، تقول: ما زيدٌ قائمًا، وما قام زيدٌ، وكل ما يدخل عليهما فحقه أن لا يعمل في واحد منهما، وعلل بأنه لو عمل في أحدهما دون الآخر، لزم ترك العمل بالعامل، حيث لم يعمل، ويلزم اقتضاء الترجيح، من غير مرجح، وإن عمل فيهما كليهما، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال بالكثرة، ويتعدد العمل فيكون العامل الواحد قويًا ضعيفاً، وهذا تناقض، والأولى أن يعلل بالاستقرار، إذ لم يجد ما يدخل عليهما، و يعمل في غير: ما ولا؛ ولكن أهل الحجاز شبهوهما بليس من حيث إنهما يليان الأسماء، ويدخلان على المبتدأ والخبر، فيفيدان النفي، فأعلموهما علمها، تقول: ما زيدٌ قائمًا، ولا رجلٌ أفضل منك، وفي التنزيل: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾(سورة يوسف: 31) ، و ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(سورة المجادلة 2) ، قال الأصمعي: نصب الخبر مه ما قيل في كلام العرب، وبنو تميم يهملونها على القياس، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، ولا رجلٌ أفضل منك" (الزنجاني، 2020، ص 500).

من هذا يتبين أن ما تعمل عند الحجازيين، ولا تعمل عند التميميين، وقد وردت في القرآن الكريم على لغة أهل الحجاز، كما في قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾، ويشترط في إعمالها ألا ينتقض نفيها بـ (إلا)، وألا يتقدم خبرها على اسمها، نحو قوله تعالى : ﴿**وما مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ**﴾(آل عمران: 144)، وقولنا: ما حاضرٌ زيدٌ(ابن يعيش، 2001، ص268، ابن الصائغ، 2004، ص588، الجوزية، 1954،ص 208).

وقد أطلق النحاة عليها ما الحجازية، قال سيبويه: " وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي: لا يعملونها في شيء؛ لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذا كان معناها كمعناه"(سيبويه، 1988،ص57).

وقال ابن جني: "من ذلك اللغة التميمية في ما، هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً،

وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كهل في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أن هل كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل"(ابن جني، 1954، ص126).

وقال ابن مالك: " لغة بني تميم في تركهم إعمال ما، أقيس من لغة أهل الحجاز -كذا قال سيبويه- وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم"(ابن مالك، 1985، ص125).

وقال المالقي: " ومذهب بنى تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس، ولا يراعون تشبيهًا، وإنما لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال"(المالقي، 1975، ص 379).

وذكر النحاة أنّ ما في جميع أحوالها تكون على ضربين: اسماً، وحرفاً، فإذا كانت اسمًا كان لها مواضع أربعة: فتكون استفهاماً، وتكون خبراً، واسمًا موصولاً، ونكرة موصوفة، وأما إذا كانت حرفًا فلها خمسة مواضع: فتكون نافية، وتكون كافة عن العمل، وتكون مهيئة، وتكون مع الفعل في تأويل مصدر ويليها الاسم والفعل، وتكون صلةً مؤكدةً لا تفيد إلّا تمكين المعنى وتوفيره بتكثير اللفظ(ابن يعيش، 2001، ص 32).

وعندما تكون اسماً؛ فإنّ أكثر استعمالها يكون في غير العاقل، وتكون للمفرد بنوعيه، والمثنى والجمع بنوعيهما، وقد تكون للعاقل في مواضع:

الأول: إذا اختلط العاقل بغيره، وقصد تغليب غير العاقل لكثرته كقوله تعالى: ﴿**يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾(سورة الجمعة: 1، سورة التغابن: 1) ، وقول الشاعر(الحمداني، 1994، ص42):

إذَا لَمْ أجِدْ مِنْ خُلّةٍ ما أُرِيدُهُ.... فعندي لأخرى عزمةٌ وركابُ

والثاني: أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان هما: ذات العاقل وبعض صفاته معاً؛ كقولك: أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار.

والثالث: المبهم أمره؛ كأن ترى من بعد شبحًا لا تدري أهو إنسان أم غيره؛ فتقول: إني لا أتبين ما أراه(ابن عادل، 1998، ص419، السمين الحلبي، 1996، ص 83، حسن، 1986، 351).

ويرى الزنجاني أن ما أضعف من ليس، فقال: "ما وإن كانت مشبهة بليس؛ لكنها أضعف منها لكونها حرفًا، وتلك فعلاً"(الزنجاني، 2020، ص 500).

وذكر الزنجاني خمسة شروط لبطلان عملها، من ذلك: "**ثانيهما**: تقديم خبر ما على اسمها، كقولك: ما قائمٌ زيدٌ، إذ ليس لها من التصرف ما تعمل مع التقديم، وأما قول الفرزدق(الفرزدق، 1983، ص167) أنشده سيبويه(سيبويه، 1988، ص60):

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

فالفرزدق تميمي، فلما استعمل لغة أهل الحجاز غلط فيه، ويمكن أن يكون بشر مبتدأ وخبره محذوف، ومثله: منصوب على الحال؛ لأنه صفة نكرة مقدم عليه؛ فكأنه قال: وإذ ما في ادنيا مثلهم بشر ويجعل مثلًا ظرفًا على مذهب الكوفيين حيث يقولون: إنه مثلك، كما يقال: زيد إزاءك في الرتبة؛ فكأنه قال:

وإذ ما إزاءهم بشرٍ كما تقول: فما فوقهم بشرٍ ويمكن أن يجعل فتحة لام مثل بنائية، لإضافته إلى غير متمكن، كما قرئ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(سورة الأنعام: 94) بالفتح"(الزنجاني، 2020، ص 504).

واستدل ابن مالك بقول الفرزدق على جواز توسيط خبر ما الحجازية، وقال: "ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقًا؛ لكنه رفع بشرًا بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال، أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب"(ابن مالك، 1990، ص373).

ثم ذكر جواب الاعتراض الأول بقوله: " والجواب عن الأول أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالا، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية"(ابن مالك، 1990، ص 373).

وذكر جواب الاعتراض الثاني بقوله: " والجواب عن الثاني أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم"(ابن مالك، 1990، ص 373).

وذكر ابن ولاّد أن المبرد(الزبيدي، 1973، ص 101) قد غيّر نص كلام سيبويه، فقال: "ومن ذلك قوله في باب ما: إن الخبر جاء في التقديم منصوبًا في قول الفرزدق"(ابن ولّاد، 1996، ص 54).

وقد عدَّ المبرد أن تقديم الخبر هنا هو ليس موضع ضرورة، والفرزدق لغتهُ الرفع في التأخير، ومَن نصب الخبر مؤخرًا رفعهُ مقدماً؛ ولكنه نصبه على قوله: فيها قائمًا رجلٌ، وهو قول أبي عثمان المازني، والخبر مضمر(ابن ولاد، 1996، ص 54).

وقال ابن ولاّد معترضًا على قول المبرد: وليس هذا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب، والمحاجّة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام هكذا، من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذا الحال، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العربَ غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإنْ وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، اذا كان الناقل ثقة، فأما قوله: والفرزدق لغتهُ رفع الخبر مؤخرًا فكيف ينصب مقدماً؟ فليس ذلك بحجة؛ لان الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لان لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين(ابن ولاد، 1996، ص 55).

ونقل عن النحاس(الزبيدي، 1973، ص 220، التنوخي، 1992، ص33) قوله: "سَأَلت أَبَا إِسْحَاق (الأنباري، 1985، 218، الحموي، 1993، 51) (الزجاج) عمّا قَالَه المبرّد فَقَالَ: إنّه لعمري من بني تَمِيم.

وَلكنه مُسلم قد قَرَأَ الْقُرْآن وَقَرَأَ فِيهِ: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(سورة المجادلة: 2) ، فَرجع إِلَى لُغَة من ينصب فَلَا معنى للتشنيع بِأَنَّهُ من بني تَمِيم"(البغدادي، 1997، ص 134، البغدادي، 1994، ص159).

وقال البغدادي: "وقال بعضهم: مثلهم ليس خبرًا لما، وإنما هو خبر للمبتدأ مرفوع؛ لكنه بني على الفتح لإضافته إلى مبني؛ فإن المضاف إذا كان مبهمًا كغير، ومثل، ودون، وأضيف إلى مبني، بني كقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾(سورة الذاريات: 23) ، فيمن فتح مثلًا، وكقراءة بعضهم: (أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ)(سورة هود: 89) بالفتح، وهذا أقرب الأقوال. وقيل غير ما ذكرنا"(البغدادي، 1994، ص159).

ومخلص الأقوال في قول الفرزدق تتمثل بما يأتي:

1 - إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر.

2 - إنه على فرض التسليم بنصب مثل؛ فإن الشاعر قد أخطأ في هذا؛ لأنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون ما إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدمًا على اسمها فتوهم أن ما لكونها بمعنى: ليس يعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن ما فرع عن ليس في المحل وأن الفرع ليس في قوة الأصل.

3 - مثل ليس منصوباً، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشرـ مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت مثل؛ لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، ومنها قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾، فمثل هنا صفة لحق مع أن حقًا مرفوع ومثل مفتوح فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع(ابن عقيل، 1980، ص 305).

وعن دخول الباء على خبر ما، قال الزنجاني: " يجوز إدخال خبر ما، تقول: ما زيدٌ بقائم، وقال الزمخشري(الزمخشري، 1993، ص 112): إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق، يريد أن ما بعد ما التميمية متبدأ خبر، والباء لا يدخل في خبر المبتدأ، وهو ضعيف؛ فإن أبا سعيد قال: إنما أدخلت الباء في خبر ليس؛ لأنها غير متصرفة، فنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف جر، فعديت إلى منصوبها بالباء، وحملت ما على ليس في ذلك لاشتراكهما في النفي، فلا فرق في ذلك بين الحجازية والتميمية"(الزنجاني، 2020، ص 507).

ثم قال: "وذهب قوم إلى أن أصل الباء في الخبر إنما هو مع ما لضرب من التقابل، وذلك أن قائلاً يقول: إنَّ زيدًا لقائمٌ، فيقول النافي لذلك الخبر: ما زيدٌ بقائم، فيأتي بالباء لتأكيد النفي، كما أتي باللام بتأكيد الإيجاب، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء"(الزنجاني، 2020، ص 507).

في هذه الباء قولان:

المذهب الأول: مذهب أهل الحجاز أن الباء باء ليس، إذ في لغتهم تشبيه ما بليس، فهم يجيزون دخول الباء في خبر ما، كما في قولك: ما زيدُ بمنطلق، ومثله قوله تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾(سورة فصلت: 46).

المذهب الثاني: مذهب بني تميم، يمنعون ذلك، أما الآية الكريمة فيقرؤونها اتباعاً للقرآن، "والحجة لهم أن الباء ممتنع دخولها قبل دخول ما، لا يقال: زيد بمنطلق، فكذا بعد دخولها"(الجندي، 2002، ص 362).

ودخول الباء في خبر لتأكيد النفي. أو أنه جوابُ قولِ القائل: إن زيداً القائم، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ، فالباء في مقابلة اللام في خبر إنَّ(الزيداني، 2006، ص321).

الخاتمة

فيما يأتي أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

ذكر الزنجاني أنواعاً من اللهجات العربية، فذكر بعض لهجات العرب الشاذة في أحرف المضارعة، فذكر لهجة تميم، وذكر عن بعض العرب من يفتح في بنات الأربعة.

حكى الزنجاني في أمس لغتين: لغة أهل الحجاز: بناؤها على الكسر، وفي لغة بني تميم إعرابها، ومنعها الصرف.

ذكر الزنجاني بعض لهجات العرب في المبني للمجهول، فمنهم من يشم الفاء شيئًا من الضمة، ومنهم من يبقي ضمة الفاء، ويسكن العين، ويقلب الياء واوًا ويبقي الواو، وطيّئ يستثقلون الياء والكسرة قبلها، فيبدلون من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا.

ذكر الزنجاني أن (ما) تشبّه بليس عند أهل الحجاز، فتعمل عندهم، ولا تعمل عند التميميين.

ثبت المصادر والمراجع

1. ا بـن يعـيش، موفـق الـدين أبـو البقـاء يعـيش بـن عـلي (ت643ه)، (2001)، شرح المفصـل للزمخشري، تحقيـق الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

2. ابـن الأثـير، مجـد الـدين أبـو السـعادات المبـارك بـن محمد الشـيباني (ت606ه). (2000)، البـديع في علـم العربيـة، تحقيق الدكتور. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

3. ابــن الجــزري، أبــو الخــير محمد بــن محمد الدمشــقي (ت833ه). (1978)، النشر في القــراءات العشر صــححه وراجعه علي محمد الضباع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

4. ابــن الحاجــب، أبــو عمــرو عثمــان بــن عمــر (ت646ه). (1995)، الشــافية في علــم التصريف، تحقيــق حســن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

5. ابــن السراج، أبــو بكــر محمد بــن ســهل (ت316ه).(1988) الأصــول في النحــو، تحقيــق الــدكتور عبــد الحســين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

6. ابــن الصــائغ، أبــو عبــد الله محمد بــن حســن بــن ســباع (ت720ه). (2004)، اللمحــة في شرح الملحــة، تحقيــق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

7. ابــن العجــاج، رؤبــة. (1980)، ديــوان رؤبــة بــن العجــاج، صــححه وجمعــه ولــيم بــن الــورد، ط3، دار الآفــاق الجديدة، بيروت.

8. ابــن النــاظم، بــدر الــدين محمد بــن جمــال الــدين (ت686ه). (2000)، شرح ابــن النــاظم عــلى ألفيــة ابــن مالــك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

9. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392ه). (1984)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

10. ابــن جــني، أبــو الفــتح عثمــان (ت392ه)، المحتســب في تبيــين وجــوه شــواذ القــراءات والإيضــاح عنهــا، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر.

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2000)، سر صناعة الإعراب، (ت392ه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

12. ابــن دريــد، أبــو بكــر محمد بــن الحســن الأزدي (ت321ه). (1987)، جمهــرة اللغــة، تحقيــق رمــزي منــير بعلــبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.

13. ابــن عــادل، أبــو حفــص عمــر بــن عــلي (ت775ه). (1998)، اللبــاب في علــوم الكتــاب، تحقيــق عــادل أحمــد عبــد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

14. ابــن عصــفور، أبــو الحســن عــلي بــن مــؤمن (ت669ه)، شرح جمــل الزجــاجي، تحقيــق الــدكتور صــاحب أبــو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، مديرية ط2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

15. ابــن عقيــل، بهــاء الــدين عبــد الله المصري (ت672ه). (1980)، المســاعد عــلى تســهيل الفوائــد، تحقيــق د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، بيروت.

16. ابـن عقيـل، بهـاء الـدين عبـد الله المصرـي (ت672ه). (1980)، شرح ابـن عقيـل عـلى ألفيـة ابـن مالـك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة.

17. ابـن عـلي، أبـو القاسـم زيـد (ت٤٦٧هـ). (1996)، شرح كتـاب الحماسـة، تحقيـق د. محمد عثمـان عـلي، دار الأوزاعي، بيروت.

18. ابـن فـلاح، تـقي الـدين أبـو الخـير منصـور اليمـني (ت680ه). (2000)، المغـني في النحـو، تحقيـق الـدكتور عبـد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

19. ابـن قـيم الجوزيـة، إبـراهيم بـن محمد بـن أبي بكـر (ت767هـ). (1954) إرشـاد السـالك إلى حـل ألفيـة ابـن مالـك، تحقيق الدكتور محمد عوض محمد السهلي، ط1، مطبعة أضواء السلف، الرياض.

20. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله جمـال الـدين محمد الأندلسي- (ت672ه). (1967)، تسـهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد، تحقيق محمد كامل بركات، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت.

21. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله جمـال الـدين محمد الأندلسي- (ت672ه). (1982)، شرح الكافيـة الشـافية، تحقيـق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية.

22. ابـن مالـك، أبـو عبـد الله جمـال الـدين محمد الأندلسي- (ت672ه). (1990)، شرح تسـهيل الفوائـد، تحقيـق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، السعودية.

23. ابـن منظـور، أبـو الفضـل محمد بـن مكـرم الأفـريقي المصرـي (ت711ه). (1968)، لسـان العـرب، ط1، دار صادر، بيروت.

24. ابـن هشـام، جمـال الـدين بـن يوسـف الأنصـاري (ت761ه). (1974) أوضـح المسـالك إلى ألفيـة ابـن مالـك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـع، بيروت.

25. ابـن هشـام، جمـال الـدين بـن يوسـف الأنصـاري (ت761ه). (1984)، شرح شـذور الـذهب في معرفـة كـلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، ط1، الشركة المتحدة للتوزيـع، دمشق.

26. ابـن هشـام، جمـال الـدين بـن يوسـف الأنصـاري (ت761ه). (1986) تخلـيص الشـواهد وتلخـيص الفوائـد، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

27. ابـن هشـام، جمـال الـدين بـن يوسـف الأنصـاري (ت761ه).(1963)، شرح قطـر النـدى وبـل الصـدى، تحقيـق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

28. ابـن ولاد، أبـو العبـاس أحمـد بـن محمد (ت332هـ). (1996)، الانتصـار لسـيبويه عـلى المـبرد، تحقيـق الـدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

29. أبـو شـامة، عبـد الـرحمن بـن إسـماعيل الدمشـقي (ت665ه). (1982)، إبـراز المعـاني مـن حـرز الأمـاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

30. الأزهـري، خالـد بـن عبـد الله (ت905ه)، (2000)، التصريـح بمضـمون التوضـيح، ط1، دار الكتـب العلميـة، بيروت.

31. الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت213هـ). (1993)، الأصمعيات، اختيار ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط7، دار المعارف، القاهرة.

32. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن (ت577هـ). (1985)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن.

33. الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ). (1997) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط1، مطبعة الخانجي، القاهرة.

34. الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ). (2009)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق.

35. أنيس، إبراهيم، (1992) في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

36. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت463هـ). (2002)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

37. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ). (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

38. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، (1994)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت.

39. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد (ت442هـ). (1992)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

40. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

41. الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ). (2007)، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق أحمد عبد الله الدويش، ط1، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض.

42. جمعة، خالد عبد الكريم. (2005)، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

43. الجندي، أحمد بن محمود بن عمر (ت700هـ)، (2002) الإقليد شرح المفصل، تحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، ط1، الإدارة العامة للثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

44. حسن، عباس (ت1398هـ). (1983) النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر.

45. الحمداني، أبو فراس (ت 357هـ). (1994)، ديوان أبي فراس الحمداني (ت357هـ)، شرح الدكتور خليل الدويهي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.

46. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (ت626هـ). (1993)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

47. الخطيب التبريزي، أبي زكريا يحيى بن علي (ت741هـ). (1979) شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت232هـ)، ط1، دار القلم، بيروت.

48. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت444هـ). (1988)، التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق د. غانم قدوري حمد، دار الأنبار، الرمادي.

49. ديكنقوز، شمس الدين أحمد (ت855هـ). (1959) شرح مراح الأرواح في علم الصرف، وبهامشه (الفلاح في شرح المراح) أحمد بن سلمان بن كمال باشا الرومي (ت940هـ)، ط3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

50. الرضي الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (1975)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت1093هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

51. الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ). (1973)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1، دار المعارف، مصر.

52. الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ). (1993) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

53. الزنجاني، عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب (ت655هـ)، الكافي في شرح الهادي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، ط1، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

54. الزيداني، مظهر الدين محمد بن الحسين (ت727هـ). (2006)، المكمل في شرح المفصل، تحقيق عبد الله حميد حسين الدليمي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية (الجامعة العراقية حاليا)، بغداد.

55. السامرائي، د. فاضل صالح. (2000)، معاني النحو، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل.

56. السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ). (1998)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

57. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ). (1988)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة.

58. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ). (2008)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

59. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ). (1964)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان.

60. الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت802هـ). (2007) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط2، عالم الكتب، بيروت.

61. الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت650ه)، (1979)، التكملة والذيل والصلة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مراجعة عبد الحميد حسن، ط1، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

62. الضباع، محمد علي. (2002)، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ط2، دار الصحابة، طنطا- مصر، 2002م.

63. العبيدي، د. رشيد عبد الرحمن. (1986) عيوب اللسان واللهجات المذمومة، بحث في مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، م 3، ع 36.

64. العجاج، عبدالله بن رؤبة. (1971)، ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، ط1، مكتبة أطلس، دمشق.

65. عضيمة ، محمد عبد الخالق. (1971)، اللباب من تصريف الأفعال، ط5، مطبعة السعادة، مصر.

66. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377ه). (1990) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور عوض حمد القوزي، ط1، مطابع الحسني، الرياض.

67. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت110ه). (1983) ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت.

68. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت356ه). (1962) أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها محمد عبد الجواد الأصمعي، ط 2، دار الكتب المصرية، القاهرة.

69. القرني، عبد الله ناصر. (2003) حركة أحرف المضارعة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 119.

70. المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702ه)، (1975)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط1، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.

71. المالقي، عبد الواحد بن محمد (ت705ه)، (1990) الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، تحقيق أحمد عبد الله المغربي، دار العنوان، جدة.

72. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285ه). (1963)، المقتضب في اللغة، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، دار عالم الكتب العلمية، بيروت.

73. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت421ه). (2003)، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، شرح ، تحقيق: غريد الشيخ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

74. الملك المؤيد، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت732ه). (2000)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق الدكتور رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

75. المناوي، زين الدين (ت1031ه). (1990) التوقيف على مهمات التعاريف، ط 1، عالم الكتب، القاهرة.

76. نـاظر الجـيش، محمد بـن يوسـف المصري (ت778هـ). (2007)، تمهيـد القواعـد بشرح تسـهيل الفوائـد، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

77. النحـاس، أحمـد بـن محمد بـن إسـماعيل (ت338هـ). (2001) إعـراب القـرآن، وضـع حواشـيه وعلـق عليـه عبـد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

78. النـويري، أبـو القاسـم محمد بـن محمد بـن محمد (ت857هـ). (2003)، شرح طيبـة النشر في القـراءات العشر تحقيق الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.